مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

الرقم الدولي الموحد:ISSN: 2789-5068

التبني في القانون الروماني

Adoption in Roman law

ماهر شعاب عمار عبدالسلام،

عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ / جامعة طبرق/ ليبيا.

Email: maher.hasan@tu.edu.ly

الملخص:

مفهوم التبني في القانون الروماني عبارة عن عملية قانونية يمكن من خلالها للفرد أن يصبح عضوًا في عائلة لا يرتبط بها بيولوجيًا. خدم التبني أغراضًا مختلفة في المجتمع الروماني، بما في ذلك نقل الملكية، واستمرار نسل العائلة، وتعيين الورثة.

كان التبني عند الرومان محكومًا في المقام الأول بمبادئ السلطة الوطنية، التي منحت رب الأسرة الذكر سلطة وسيطرة واسعتين على نسله، وكان يُنظر إلى التبني على أنه وسيلة لتوسيع هذه السلطة وضمان استمرارية نسب الأسرة. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن التبني لم يقتصر على النخبة أو الطبقات الغنية وكان في متناول الأفراد من مختلف المكانة الاجتماعية.

كانت هناك عدة أنواع من التبني معترف بها بموجب القانون الروماني ولكن بشروط وعواقب قانونية منها يتحصل الفرد المتبنى على الحقوق والالتزامات القانونية للطفل البيولوجي

Knowledge World Co. For Digital Content عالم المعرفة للمحتوى الرقمي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة E-MAREFA

داخل الأسرة المتبنية. كما انهُ يتحصل على حقوق الميراث، مما يسمح لهم بوراثة الممتلكات من أسرهم بالتبني, وبالمقابل فإنهم سيفقدون أي حقوق ميراث كانت لهم في أسرهم البيولوجية.
كان لنظام التبني عند الرومان أيضًا آثار أوسع على المجتمع. ويمكن أن يخدم أغراضًا سياسية، كما رأينا في الحالات التي تبنى فيها الأباطرة ورثة لضمان الخلافة السلسة. ويمكن أيضًا استخدام التبني لتعزيز التحالفات بين العائلات أو لضمان استمرارية اسم العائلة الثرية وثروتها.
في حين أن التبني في القانون الروماني كان له إطار قانوني خاص به، إلا أنه أثر على الأنظمة القانونية اللاحقة، بما في ذلك الأنظمة القانونية في مختلف البلدان الأوروبية. لعبت مبادئ ومفاهيم التبني الروماني دورًا في تطوير قوانين وممارسات التبني الحديثة، واليوم لا يزال التبني عملية قانونية يمكن من خلالها للأفراد أن يصبحوا جزءًا من عائلة ليس لديهم أي صلة بيولوجية بها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع, القانون, الروماني, الأسرة.

Abstract

In Roman law, the concept of adoption referred to a legal process through which an individual could become a member of a family without a biological connection. Adoption served various purposes in Roman society, including property transfer, lineage continuity, and the appointment of heirs.

Roman adoption was primarily governed by the principles of patria potestas, granting the male head of the family extensive authority and control over his descendants. Adoption was seen as a means to expand this authority and ensure the continuity of the family lineage. However, it is important to note that adoption was not limited to the elite or wealthy classes and was accessible to individuals from various social standings.

There were several recognized types of adoption under Roman law, each with its own conditions and legal consequences. The adopted individual would acquire the legal rights and obligations of a biological child within the adoptive family. They would also gain inheritance rights, allowing them to inherit the properties from their adoptive family, while losing any inheritance rights they had in their biological family.

Roman adoption could also have broader societal implications. It could serve political purposes, as seen in cases where emperors adopted heirs to ensure a smooth succession. It could also be used to strengthen alliances between families or guarantee the continuity of a wealthy family's name and wealth.

Keywords: society, law, Roman, family

While Roman adoption had its own specific legal framework, it influenced subsequent legal systems, including those in various European countries. The principles and concepts of Roman adoption played a role in the development of modern adoption laws and practices. Today, adoption remains a legal process through which individuals can become part of a family without any biological connection.

المقدمة :

كان التبني ممارسة شائعة في المجتمعات القديمة لا سيما عند الرومان القدماء، وكان يستخدم لنقل السلطة القانونية والممتلكات من عائلة إلى أخرى, أصبح المتبنون الذين خضعوا للتبني أعضاء في الأسرة المتبنية لهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الطفل البيولوجي. يعتبر التبني جزءًا مهمًا من المجتمع والثقافة الرومانية، وكان يستخدم لضمان استمرارية خط الأسرة أو لتوطيد السلطة السياسية أو لإنشاء تحالفات بين العائلات, كانت الإجراءات القانونية ومتطلبات التبني سواء في الدولة الرومانية الغربية أو الشرقية محكومة بإطار قانوني معقد يشمل القانون التشريعي والعرفي والكنسي.[1]

يحتل قانون الجداول الاثني عشر مكانة مهمة في التاريخ القانوني لروما القديمة, سُنَّت هذه القوانين في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت أساس القانون المدني الروماني فيما بعد ووفرت إطارًا لمختلف جوانب المجتمع الروماني، بما في ذلك التبني الذي لعب دورًا مهمًا في روما القديمة لا سيما في الحفاظ على نسب الأسرة ونقل الملكية وضمان الاستقرار الاجتماعي, وفقًا للجدول الخامس، يتطلب التبني موافقة الأسرة المولودة والأسرة بالتبني والدولة, وبالتالي سمح التبني بنقل شخص من عائلته البيولوجية (العشيرة) إلى عائلة أخرى وأصبح المتبنون الذين كانوا خاضعين للتبني أعضاء في عشيرة الأسرة بالتبني وكانوا يخضعون لنفس العادات الدينية والاجتماعية مثل أفراد العشيرة الآخرين, كما يحق للمتبنين أن يرثوا من آبائهم بالتبني ويخضعون لنفس قواعد ملكية الممتلكات ونقلها مثل الأطفال البيولوجيين, ربما سهلت هذه الاجراءات إقامة علاقة قانونية بين المتبني والأسرة المتبنية ومنح المتبني بعض الحقوق والالتزامات ضمن هيكل الأسرة الجديد, أي أنه بمجرد التبني اكتسب الفرد حقوقًا والتزامات محددة داخل الأسرة المتبنية وأصبح المتبنى عضوًا قانونيًا في الأسرة الجديدة، مع الحق في وراثة الممتلكات و أن يحمل اسم العائلة, هذا وقد قدمت الجداول الاثني عشر إرشادات محددة حول إجراءات التبني, أذا يتطلب التبني موافقة كل من الأب بالتبني والأب البيولوجي كما هو مذكور في الجدول رقم (5) وهذا يضمن أن التبني كان عملاً طوعياً ويمنع إساءة استخدام العملية, بالإضافة إلى ذلك كان الشهود حاضرين خلال حفل التبني للمصادقة على الاتفاقية وتسجيلها وضمان شرعيتها وأصالتها, كما أكد قانون الجداول الاثني عشر على أهمية الحفاظ على حقوق المتبني وحمايتها من أي سوء معاملة أو إساءة, بينما اعتبر التبني سندًا قانونيًا دائمًا, أقر قانون الجداول الاثني عشر ظروفًا محددة يمكن فيها إنهاء التبني منها أنه إذا باع الأب بالتبني المتبني ثلاث مرات فسيتم حل التبني, من الواضح أن هذه المادة كانت تهدف إلى منع إساءة استخدام التبني من أجل الربح أو الاستغلال.[2]

لعب القانون العرفي أيضًا دورًا مهمًا في التبني في روما القديمة, فقد كان على تقاليد وممارسات المجتمع الروماني، وتم الاعتراف به كمصدر شرعي للسلطة القانونية, اذ قدم القانون العرفي إرشادات وأنظمة إضافية للتبني، واستخدم لحل النزاعات وأوجه الغموض في القانون التشريعي للتبني, مثل حقوق الميراث حيث كان للمتبنين الحق في وراثة الممتلكات من أسرهم بالتبني, اذ يمكنهم الحصول على حصة من تركة الأسرة عند وفاة والدهم بالتبني كفل هذا انتقال الثروة والممتلكات داخل سلالة الأسرة بالتبني.[3]

اكتسب المتبنون المكانة الاجتماعية والامتيازات التي يتمتع بها الأطفال البيولوجيين داخل الأسرة المتبنية, حيث يمكن أن يشغلوا مناصب مرموقة داخل المجتمع، مثل أن يكونوا مؤهلين لشغل مناصب سياسية أو أن يصبحوا أعضاءً في مجموعات دينية أو اجتماعية معينة مرتبطة بالأسرة بالتبني,[4] ضف الى ذلك النفقة والإعالة فقد كان يحق للمتبنين الحصول على الرعاية والإعالة والدعم من الأسرة المتبنية وشمل ذلك تلقي المساعدة المالية والتعليم وغير ذلك من الضروريات لرفاههم وتنميتهم, اذ كان من التزامات الأسرة المتبنية توفير احتياجات المتبني,[5] في المقابل كان على المتبنون التزامات منها الإخلاص والاحترام فقد كان من المتوقع أن يظهروا الولاء والاحترام والطاعة لأسرهم بالتبني وكان عليهم أيضاً الألتزام بالحفاظ على شرف وسمعة الأسرة بالتبني والمشاركة بنشاط في شؤون الأسرة والتمسك بقيم الأسرة وتقاليدها.[6]

كان لدى المتبنين التزامات أخرى تتمثل في الدعم المتبادل تجاه والديهم وإخوتهم بالتبني,فقد كان عليهم أن يقدموا المساعدة والرعاية والدعم للآباء بالتبني، لا سيما في سن الشيخوخة أو أوقات الحاجة, ايضاً كان من المتوقع أن يساهم المتبنون في رفاه وتناغم الأسرة المتبنية ككل. [7]

تقدم قوانين جستنيان المعروفة باسم The Digestو Codex Justinianus وهي مجموعة من القوانين الرومانية والآراء القانونية التي تم تجميعها في عهد الإمبراطور جستنيان في القرن السادس الميلادي, تتضمن العديد من القوانين والآراء القانونية المتعلقة بالتبني، والتي توفر رؤى قيمة في الجوانب القانونية والاجتماعية للتبني في الإمبراطورية البيزنطية, يشير أحد القوانين إلى أن المتبني يجب أن يكون حراً وأن يكون في السن القانونية، وأن الوالد المتبني يجب أن يتمتع بالأهلية القانونية للتبني,[8] يشير قانون آخر إلى أن المتبني يجب أن يعطي موافقته أو موافقتها على التبني وأن الوالد المتبني يجب أن يكون لديه النية في التبني.[9]

أيضاً يشير أحد القوانين إلى أن التبني ينقل السلطة القانونية من الوالدين بالولادة إلى الوالدين بالتبني، وأن الوالدين بالتبني لهما نفس الحقوق والالتزامات تجاه المتبني مثلهما تجاه الطفل البيولوجي,[10] كما في مادة اخرى تقول: أن للمتبني الحق في وراثة الوالدين بالتبني وأقاربهم، وأن للوالدين بالتبني الحق في حرمان المتبني من الميراث في ظل ظروف معينة,[11] وبالتالي فأن التبني قطع الروابط القانونية بين المتبنى وعائلته البيولوجية ونقلها إلى الأسرة بالتبني, كفلت هذه العملية استمرارية نسب الأسرة بالتبني وسمحت بنقل الحقوق والالتزامات.[12]

في موقع اخر يشير أحد القوانين إلى أن القاضي يجب أن يوافق على التبني وأن التبني يجب أن يتم بطريقة شرعية وشفافة, هذا وقد كان لدى القاضي سلطة رفض التبني إذا لم يستوف المتطلبات القانونية,[13] ويشير قانون آخر إلى أن الوالد المتبني يجب أن يقدم مهرًا أو أي شكل آخر من أشكال التعويض المالي للأسرة البيولوجية من أجل تعويضهم عن فقدان طفلهم.[14]

تشير القوانين أيضاً نوعين من التبني الأول معروف باسم Adrogatio،• الذي كان شكلاً من أشكال التبني يتضمن نقل ذكر بالغ من عائلة إلى أخرى، أما النوع الأخر يطلق علي الاستكبار أو الاعتزاز Adrogatio هو شكل محدد من أشكال التبني يحدث تحت سلطة الإمبراطور أو القاضي المسؤول, وهي عملية يتم من خلالها تبني الشخص الذي يكون مستقل وغير خاضع للرقابة الأبوية باعتباره الابن الشرعي من قبل فرد آخر, وهذه العلمية تتم كالآتي أولاً الاستجواب وهنا يُسأل الشخص الذي يرغب في التبني (المتبني) أو يتم استجوابه ما إذا كان على استعداد لتبني الشخص المعني باعتباره ابنه الشرعي يضمن هذا الاستجواب أن المتبني مستعد ويوافق على التبني, ثانياً موافقة المتبنى حيث يُسأل الشخص الذي يتم تبنيه (المتبنى) أيضًا عما إذا كان يوافق على التبني. تضمن هذه الخطوة أن المتبنى على استعداد لقبول المتبني باعتباره الوالد القانوني الجديد, ثالثاً الاعتراف القانوني ويتم بمجرد أن يعرب كل من المتبني والمتبنى عن موافقتهما ، يتم الاعتراف بالتبني قانونًا. يعتبر الفرد المتبنى الآن الابن الشرعي للمتبني، مع جميع الحقوق والامتيازات والمسؤوليات التي تأتي مع هذا الوضع,[15] أذ كان يُستخدم هذا النوع من التبنى عادةً لنقل الملكية والسلطة القانونية من جيل إلى الجيل التالي رغم ان هذا النوع(Adrogatio) من التبني كان شكلاً نادرًا من أشكال التبني يتضمن نقل السلطة القانونية من عائلة إلى أخرى,[16] في هذا السياق يذكر المؤرخ الروماني ليفيوس انه تم استخدام Adrogatio عادة من قبل العائلات الثرية والقوية في روما القديمة وغالبًا ما كانت العائلات الأرستقراطية تستخدم الغطرسة لضمان استمرارية خط عائلتهم ولتوطيد سلطتهم السياسية.[17] قدم أندريا لينتوت Andrea Lintott تحليلاً شاملاً لقوانين التبني في روما القديمة، وتفحص تطورها وأهميتها الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على المجتمع الروماني, يوضح لينتوت أن التبني لعب دورًا أساسيًا في المجتمع الروماني، لا سيما في Adrogatio ، وهي عملية يتم فيها تبني رجل بالغ في عائلة أخرى عادةً لأسباب سياسية أو اقتصادية كما مر بنا سابقاً, هذا وهنالك أشكال أخرى من التبني أكثر شيوعًا في روما القديمة هو تبني مانوس، والذي يضمن نقل المرأة من عائلة والدها إلى عائلة زوجها, كان تبني مانوس إجراءً قانونيًا يهدف إلى نقل ملكية المرأة من والدها إلى زوجها, تم استخدام هذا الشكل من أشكال التبني لضمان بقاء

الممتلكات ضمن أسرة الزوج، ولضمان شرعية الأطفال المولودين للمرأة, عادة ما يكون التبني مصحوبًا باحتفال يتم فيه تسليم المرأة رمزًا لعائلتها الجديدة, أيضا يشير إلى شكل آخر من أشكال التبني هو ان يتم التخلي عن شخص طواعية للتبني من قبل أسرته البيولوجية, غالبًا ما تم استخدام هذا الشكل من أشكال التبني لضمان تمتع الأطفال بحياة أفضل مع أسرة أكثر ازدهارًا أو لتقوية التحالفات السياسية بين العائلات, أيضا يشير احد القوانين إلى حرمان المرأة من التبني لأنها لا تملك السلطة حتى على أبنائها البيولوجيين,[18] يرى لينتوت بأن التبني لم يكن مجرد عملية قانونية فقط ولكن كان له آثار اجتماعية وسياسية و اقتصادية كبيرة, وغالبًا ما كان التبني يستخدم لتوطيد السلطة وخلق تحالفات بين العائلات وبالتالي كان وسيلة لنقل الملكية وتعزيز السلطة والحفاظ على التقاليد العائلية, كما يخضع التبني أيضا للوائح والقيود القانونية, على سبيل المثال كان لابد من تسجيل عمليات التبني لدى الدولة، وكانت هناك إجراءات قانونية محددة يجب اتباعها, مثلاً كان لابد من تحرير الشخص المتبنى من أسرته البيولوجية أولاً ثم إصدار إعلان رسمي أمام القاضي بعد ذلك تسجيل التبني في السجل الرسمي العام لضمان شرعيته،[19] وبذلك نرى تطور قانون التبني في روما بمرور الوقت وكانت هناك أشكال مختلفة من التبني لكل منها آثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولم يكن خاليًا من مشاكله ومع ذلك كان التبني عملية قانونية حيوية في روما القديمة ساعدت في تشكيل المجتمع الروماني وضمان استمراريته, في هذا السياق يرى واتسون أن التبني في روما القديمة لم يقتصر على الأطفال أو الشباب, كما كانت عمليات التبني بين البالغين شائعة، خاصة بين النخبة السياسية وغالبًا ما تم استخدام عمليات تبني البالغين لتأمين السلطة السياسية أو لإنشاء تحالفات بين العائلات[20], والأمثلة على هذا النوع من التبني في التاريخ الروماني الغربي والشرقي كثيرة منها تبني جايوس أوكتافيوس(أغسطس) الذي اصبح أول إمبراطور روماني من قبل عمه يوليوس قيصر من خلال الغطرسة وذلك من أجل ضمان استمرارية خط عائلته وتوطيد تحالفه السياسي مع والدة أوكتافيوس التي كانت أخته,[21]أيضاً تم تبني الإمبراطور الروماني كلوديوس من قبل سلفه الإمبراطور تيبيريوس من أجل تأمين الخلافة ومنع أعدائه السياسيين من الاستيلاء على السلطة بعده,[22] كذلك تبني الإمبراطور الروماني هادريان من قبل سلفه الإمبراطور تراجان من خلال الغطرسة من أجل ضمان استمرارية خط عائلته وتأمين الخلافة,[23] ولكن مع ظهور المسيحية التي أصبحت فيما بعد دين للدولة, فقد ذكر المؤرخ الروماني ديو كاسيوس إن الأباطرة المسيحيين في القرن الرابع الميلادي كانوا يروا ان هذا النوع من التبني أنه عادة وثنية لا تتوافق مع القيم المسيحية,[24] رغم ذلك نجد في القوانين البيزنطية بعض الحالات التي استخدم فيها الأباطرة هذا النوع من التبني مثل

تبنى الإمبراطور باسيل الثاني ابن أخيه مايكل الرابع من أجل تأمين الخلافة وضمان استمرارية السلالة المقدونية,[25] مما سبق نرى ان ممارسة التبني استمرت في فترة الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) وكانت وفق اطر قانونية وهي ليست غريبة على المجتمع الروماني وهكذا كان يُنظر إلى التبني على أنه ممارسة شرعية ومقبولة تتفق مع كل من التقاليد القانونية والأخلاقية للإمبراطورية البيزنطية,[26] كما تؤكد قوانين جستنيان على أهمية الإجراءات واللوائح القانونية في ضمان صحة التبني, على سبيل المثال يشير أحد القوانين إلى أن التبني يجب أن يتم في حضور الشهود وأن القاضي يجب أن يوافق على التبني حتى يكون صالحًا,[27] ويشير قانون آخر إلى أنه يجب على الوالد بالتبني تقديم عقد رسمي مكتوب من أجل ضمان شفافية عملية التبني.[28]

ينص قانون اخر إلى أنه يجب عدم إكراه المتبني أو خداعه لإعطاء موافقته أو موافقتها على التبني ، وأن الوالد المتبني يجب ألا يستخدم الاحتيال أو التأثير غير المبرر للحصول على موافقة المتبنى أو الأسرة البيولوجية.[29]

كما تشير مجموعة الامبراطور جستنيان إلى أن التبني كان لهُ آثار قانونية واجتماعية مهمة، فيشير أحد القوانين إلى أن للمتبني الحق في وراثة الوالدين بالتبني وأقاربهم وأن للوالدين بالتبني الحق في حرمان المتبني من الميراث في ظل ظروف معينة,[30] ويشير قانون آخر إلى أن التبني أوجد علاقات قرابة جديدة وأن المتبني أصبح عضوًا في الأسرة المتبنية وله نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الطفل البيولوجي.[31]

تطرقت قوانين جستنيان إلى العلاقة بين التبني والوصاية في بعض الحالات كان التبني بمثابة وسيلة لتعيين وصي لشخص غير قادر على إدارة شؤونه الخاصة مثل القاصر أو شخص يفتقر إلى الأهلية القانونية, يسمح التبني في مثل هذه الحالات بتعيين وصي يتحمل المسؤولية عن رفاهية ومصالح الفرد الذي تحت رعايته.[32]

وفقًا للقانون الروماني، كان المواطنون الرومانيون وحدهم مؤهلين لتبني طفل, هذا يعني أنه لم يُسمح لغير المواطنين بما في ذلك العبيد بالتبني, وبذلك أعطى النظام القانوني الروماني أهمية كبيرة للمواطنة وكان يعتبرها شرطًا ضروريًا للعديد من جوانب الحياة الرومانية بما في ذلك التبني, تم الحصول على الجنسية الرومانية من خلال الولادة لأب مواطن، أو من خلال منح الجنسية من قبل الدولة, لذلك لم يكن غير المواطنين مؤهلين لتبني طفل، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو ثروتهم,[33] بالإضافة إلى

كونه مواطنًا رومانيًا ، يجب أن يكون الوالد بالتبني في سن معينة ويتمتع بالأهلية القانونية لإبرام عقد التبني وفقًا للجداول الاثني عشر أقدم القوانين المكتوبة لروما القديمة كان الحد الأدنى لسن الوالد بالتبني هو ستون عامًا, تم تخفيض هذا الحد العمري لاحقًا إلى خمسون عامًا خلال الفترة الجمهورية المتأخرة, يجب أن يكون الوالد المتبني سليم العقل والجسم ويجب أن يتمتع بالأهلية القانونية وهذا يعني أن الأفراد العاجزين عقليًا أو جسديًا لم يكونوا مؤهلين للتبني.[34] أيضا ومن المتفق عليه في قوانين جستنيان أن الإنسان لا يستطيع أن يتبنى من هو أكبر منه سنا، لأن التبني يشبه الطبيعة، ومن غير الطبيعي أن يكون الابن أكبر من أبيه, وبالتالي فإن الرجل الذي يرغب في تبني ولد أو التنازل عنه يجب أن يكون أكبر من الأخير بالبلوغ الكامل أو يكون المتبني أكبر من المتبنى بثماني عشرة سنة,[35] ولكن حدث تطور في هذا الجانب وهو أحد الجوانب الفريدة لقانون التبني في العهد البيزنطي هو تبني العبيد والذي كان له أهمية كبيرة في البنية الاجتماعية للإمبراطورية, من خلال التبني يمكن تحرير العبيد من العبودية والحصول على الحماية القانونية والمساواة مع الأفراد الاحرار بالولادة, هدفت هذه الممارسة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي ودمج العبيد في المجتمع البيزنطي.[36]

عمومًا يتم إجراء الاعتماد في طريقتين، إما بسلطة الإمبراطور، أو بأمر من قاضٍ. نعتمد أولئك بسلطة الإمبراطور الذين هم سادة أنفسهم؛ ويُطلق على هذا النوع من الاعتماد اسم "الاعتماد الجبري"، لأنه يُطلب من الشخص الذي يعتمد أن يُسأل، أي يتم استجوابه عما إذا كان راغبًا في أن يكون الشخص الذي يعتزم اعتماده ابنه الشرعي؛ ويُطلب من الشخص الذي يتم اعتماده أن يُسأل عما إذا كان يسمح بهذا الأمر, هنالك اعتماد اخر وفقًا لأمر قاضٍ أولئك الذين يخضعون للسلطة الأبوية، سواء كانوا في الدرجة الأولى من الأبناء، مثل الابن والابنة، أو في درجة أبعد، مثل الحفيد والحفيدة، والحفيد والحفيدة من الحفيد، ويُطلق عليهم "ابن الأبناء" و"ابن الحفيد" و"ابن الحفيد,[37] وبهدا نرى اعترف القانون البيزنطي بعدة أنواع من التبني، بما في ذلك التبني الكامل، والاعتماد الجزئي، والتبني بالإرادة. تضمن التبني الكامل النقل الكامل للحقوق القانونية والاجتماعية من الأسرة المولودة إلى الأسرة المتبنية. تضمن التبني الجزئي نقل حقوق والتزامات قانونية معينة فقط، مثل حقوق الميراث.[38] كان التبني عن طريق الوصية نوعًا من التبني الذي سمح لشخص ما أن يتم تعيينه وريثًا لممتلكات الشخص المتوفى، دون أن يتم تبنيه فعليًا في الأسرة, كانت المتطلبات القانونية للتبني في الإمبراطورية البيزنطية صارمة ومعقدة. وفقًا لـ Corpus Juris Civilis فإن التبني يتطلب موافقة الأسرة المولودة والأسرة بالتبني والدولة وموافقة الأسرة المولودة مطلوبة لضمان التنازل عن الطفل طواعية، وليس تحت

الإكراه وموافقة الأسرة المتبنية مطلوبة للتأكد من أنها مستعدة وقادرة على تحمل الالتزامات القانونية والاجتماعية لتربية الطفل, أخيرًا كانت موافقة الدولة مطلوبة لضمان أن يكون التبني في مصلحة المجتمع ككل.[39]

أيضاً لعبت الكنيسة دورًا مهمًا في تشكيل ممارسات التبني, أذ شجعت الكنيسة التبني كعمل من أعمال المحبة والرحمة، مؤكدة على واجب المسيحيين في رعاية الأيتام, علاوة على ذلك غالبًا ما عملت المؤسسات الدينية كوسطاء في قضايا التبني للتحقق من ملاءمة الوالدين المحتملين والإشراف على العملية برمتها, كما كانت الكنيسة مسؤولة عن إجراء معمودية الأطفال بالتبني والإشراف على التعليم الديني للمتبنين, كان للكنيسة أيضًا سلطة الموافقة على التبني أو رفضه بناءً على معاييرها[40]

كان التبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة أقل شيوعًا مما كان عليه في روما القديمة وغالبًا ما كان يُوصم. تم استخدام التبني في المقام الأول لضمان استمرارية خط الأسرة وتوطيد السلطة السياسية, ومع ذلك كان التبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة يركز على رفاهية الطفل أكثر من روما القديمة, اذ كانت العائلات المتبنية أكثر اهتمامًا بتوفير بيئة مستقرة ومحبة للأطفال الذين لم يتمكنوا من العيش مع والديهم الحقيقيين, تباينت الآثار القانونية والاجتماعية للتبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة اعتمادًا على الزمان والمكان وكانت تخضع لأطر قانونية مختلفة. في أوروبا في العصور الوسطى، كان التبني يحكمه القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية, التي اعترفت بالتبني كوسيلة مشروعة لإعالة الأطفال المحتاجين, ومع ذلك تباين موقف الكنيسة من التبني بمرور الوقت, في القرنين الحادي عشر والثاني عشر حظرت الكنيسة التبني لكن في القرن الثالث عشر اعترفت به كبديل قابل للتطبيق للتخلي عن أو قتل الأطفال, في أوائل أوروبا الحديثة، كان التبني خاضعًا للقانون العلماني في فرنسا, إذ كان التبني يحكمه Ordonnance de Blois في 1579 الذي وضع الإجراءات والمتطلبات القانونية للتبني. تطلب Ordonnance de Blois موافقة الأسرة المولودة والأسرة بالتبني والملك. أصبح المتبنون الذين كانوا خاضعين للتبني أعضاء في الأسرة بالتبني، لكن لم يكن من حقهم أن يرثوا من والديهم بالتبني ما لم يتم تسميتهم على وجه التحديد في الوصية.[41]

خاتمة:

كان التبني في القانون الروماني عملية قانونية معقدة لها آثار قانونية واجتماعية مهمة. تم استخدام التبني لنقل السلطة القانونية والممتلكات من عائلة إلى أخرى، وكان يخضع للوائح والقيود القانونية. أصبح المتبنون الذين كانوا خاضعين للتبني أعضاء في الأسرة المتبنية مع نفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الطفل البيولوجي، وكان من حقهم أن يرثوا من والديهم بالتبني وحماية ممتلكات أسرتهم بالتبني. كان للتبني في القانون الروماني أيضًا آثار على السلطة السياسية والخلافة، واستخدمته العائلات القوية والأباطرة الرومان لتوطيد سلطتهم ولضمان استمرارية خط عائلتهم.

اختلف التبني في روما القديمة والتبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة في عدة طرق رئيسية. بينما مارست كلتا الفترتين التبني كوسيلة لنقل السلطة القانونية والممتلكات من عائلة إلى أخرى ، كانت السياقات الثقافية والقانونية للتبني مختلفة بشكل كبير.

كان أحد الاختلافات الأساسية بين التبني في روما القديمة والتبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة هو التركيز على السلطة السياسية والخلافة. غالبًا ما كان التبني في روما القديمة يستخدم لتوطيد السلطة السياسية ولضمان استمرارية خط الأسرة. في المقابل، كان التبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة أقل تركيزًا على السلطة السياسية وأكثر تركيزًا على رفاهية الطفل كانت العائلات المتبنية أكثر اهتمامًا بتوفير بيئة مستقرة ومحبة للأطفال الذين لم يتمكنوا من العيش مع والديهم، بدلاً من استخدام التبني كوسيلة لتوطيد السلطة السياسية.

كان الاختلاف الآخر بين التبني في روما القديمة والتبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة هو الآثار القانونية والاجتماعية للتبني. في روما القديمة، أصبح المتبنون الذين كانوا خاضعين للتبني أعضاء في الأسرة المتبنية مع نفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الطفل البيولوجي. كما يحق للمتبنين أن يرثوا من آبائهم بالتبني ويخضعون لنفس قواعد ملكية الممتلكات ونقلها مثل الأطفال البيولوجيين. في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة، كان التبني خاضعًا لأطر قانونية مختلفة، وتباينت الآثار القانونية والاجتماعية للتبني اعتمادًا على الزمان والمكان.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الإجراءات القانونية ومتطلبات التبني في روما القديمة وفي العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة مختلفة. كان التبني في روما القديمة يحكمه إطار قانوني معقد يشمل القانون التشريعي والعرفي, تم تدوين القانون التشريعي للتبني في اثني عشر جدولًا وقدم إرشادات للإجراءات القانونية ومتطلبات التبني, لعب القانون العرفي أيضًا دورًا مهمًا في التبني في روما القديمة, اما في العصور

الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة كان التبني يخضع لأطر قانونية مختلفة حسب الزمان والمكان في بعض الحالات، كان التبني يحكمه قانون الكنيسة بينما في حالات أخرى كان يحكمه القانون العلماني.

كانت السياقات الثقافية للتبني في روما القديمة وفي العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة مختلفة, في روما القديمة كان التبني ممارسة شائعة تم الاعتراف بها كترتيب قانوني شرعي وملزم, كان التبني أيضًا جزءًا مهمًا من المجتمع والثقافة الرومانية، وكان يستخدم لنقل السلطة القانونية والممتلكات من عائلة إلى أخرى, في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة كان التبني أقل شيوعًا وكان وصمًا في كثير من الأحيان. يُنظر أحيانًا إلى الأطفال المتبنين على أنهم "غير شرعيين" ويتعرضون للتمييز والاستبعاد الاجتماعي, بينما كان التبني في روما القديمة وفي العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة يشترك في بعض أوجه التشابه، مثل نقل السلطة القانونية والممتلكات من عائلة إلى أخرى، كانت السياقات الثقافية والقانونية للتبني مختلفة بشكل كبير. غالبًا ما كان التبني في روما القديمة يستخدم لتوطيد السلطة السياسية وضمان استمرارية خط الأسرة، بينما كان التبني في العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة أكثر تركيزًا على رفاهية الطفل. كما تختلف الآثار القانونية والاجتماعية للتبني باختلاف الزمان والمكان، كما تختلف الأطر القانونية التي تحكم التبني.

بشكل عام توفر المعلومات المتعلقة بالتبني في القوانين الرومانية رؤى قيمة في الجوانب القانونية والاجتماعية للتبني في المجتمع الروماني الغربي والشرقي وتؤكد على أهمية الإجراءات واللوائح القانونية في ضمان صحة التبني, وتوفر هذه القوانين أيضاً رؤى قيمة حول الأشكال المختلفة للتبني والقيود القانونية واللوائح المحيطة بالتبني، وهو مورد مهم لعلماء وطلاب القانون والتاريخ الروماني، وكذلك أي شخص مهتم بتاريخ التبني.

الهوامش والمراجع

[1] Huard, Leo Albert. "The Law of Adoption: Ancient and Modern." Vanderbilt Law Review vol. 9, no. 4, June 1956, pp. 743-764. HeinOnline.
[2] The Law of the Twelve Tables, Tables IV – V, https://thelatinlibrary.com/law/12tables.html and Crawford, Michael. "The Roman Law of Adoption." Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte: Romanistische Abteilung, vol. 127, no. 1, 2010, pp. 102-13and .Watson, Alan. Roman Law and Comparative Law. Oxford University Press, 1991,p. 131. And Frier, Bruce W., and Thomas A. J. McGinn. A Casebook on Roman Family Law. Oxford University Press, 2004.pp.304-313.
[3]Crawford, Michael,op.cit, p. 115.
[4] Basilika (Book 9, Title 30, Law 2-3), and Watson, Alan, op.cit, p. 131.
[5]Frier ،Bruce W. ،and Thomas A.J McGinn, op.cit, p.367.
[6] Crawford, Michael, p.119.
[7]Frier ،Bruce W,op.cit, p.367.
[8]The Enactments Of Justinian.The Code.Book VI(C. 6.17.1-2), Scott, The Civil Law, XIII-XIV, Cincinnati, 1932.
[9] Justinian.The Code , (C. 6.17.2)
[10] Justinian.The Code, (C. 6.17.4)
[11]Justinian.The Code, (C. 6.17.5)
[12]The Digest Or Pandects, Book I,ti7.8.9, S. P. Scott, The Civil Law, II, Cincinnati, 1932.
[13] Justinian.The Code, (C. 6.17.3)
[14] Justinian.The Code, (C. 6.20.1)
• تعني الغطرسة او الاستكبار
[15] The Enactments of Justinian,The Digest Or Pandects, Book I, ti7.2. S. P. Scott, The Civil Law, II, Cincinnati, 1932.
[16] Institutes, 1.138 and Codex Justinianus, (C. 6.21.1) Codex Justinianus (c6.21.2) and The Digest Or Pandects, Book I, And (C. Th. 5.6.1).
[17] Titus Livius, History of Rome, 8.14, translated, with notes and illustrations, by. D. Spillan. York Street, Covent Garden, London. Henry G. Bohn. John Child and son, printers. 1857.
[18] The Institutes of Justinian,1.tit.11.10, Translator: J.B. Moyle, Release Date: April 11, 2009. https://www.gutenberg.org/files/5983/5983-h/5983-h.htm#link2H_4_0012
[19] Lintott, A, The Constitution of the Roman Republic. Oxford: Oxford University Press, 1999,pp. 65,102,313.
[20] Watson, A, The Law of Persons in the Later Roman Republic. Oxford: Clarendon Press, 1971,pp. 21,86,136.
[21] Suetonius Tranquillus, The Lives of the Twelve Caesars, The Lives of the Caesars" (2.2) L. C. L, 1914.
[22] Tacitus, The Annals (11.4), Alfred John Church. William Jackson Brodribb. Sara Bryant. edited for Perseus. New York. : Random House, Inc. Random House, Inc. reprinted 1942.
[23] Dio Cassius, Roman History, (68.4.1) Vol. VIII, L. C. L, 1925.
[24] Cassius Dio, op.cit, (57.14).
[25] Shaun Tougher, Imperial Families: The Case of the Macedonians(867-1056),'Approaches to the Byzantine Family, Birmingham Byzantine and Ottoman Studies',ed Leslie Brubaker, Shaun Tougher Vol14, Routledge, 2016.
[26] Demetrios Chomatenos, (Basilika Commentary on the Basilika, Book 9, Title 30, Law 1)
[27] Justinian.The Code, (C. 6.17.3)
[28]Justinian.The Code, (C. 6.20.1) and Codex Theodosianus (C. Th. 5.10.6)
[29] Codex Theodosianus (C. Th. 5.10.5)
[30]Justinian.The Code, (C. 6.17.5) and (C. Th. 5.10.4)
[31] Justinian.The Code, (C. 6.20.2)
[32] The Digest, 1.tit.7.
[33] The Institutes of Justinian,1.tit.9-11
[34] The Twelve Tables, Tables IV – V, op.cit.
[35] The Institutes of Justinian,1.tit.11.4.

[36] The Institutes of Justinian,1.tit.11.12.

[37] THE DIGEST OR PANDECTS, Book I, ti7.2.

[38] The Institutes of Justinian,1.tit.11.

[39] The Digest, 1.tit.7. and John Haldon, Towards a Social History of Byzantium, The Social History of Byzantium, (ed):John Haldon, Blackwell Publishing Ltd, 2009, pp. 1-30.

[40]محمد دسوقي محمد, التبني في المجتمع البيزنطي دراسة في العلاقات الاسرية, مجلة بحوث الشرق الأوسط, م,6 العدد(44), 2018,ص ص 25-68.

[41] Burtsell, Richard. "Canonical Adoption." The Catholic Encyclopedia. Vol. 1. New York: Robert Appleton Company, 1907. <http://www.newadvent.org/cathen/01147b.htm>.

The Ordonnance de Blois: A legal document that established the legal procedures and requirements for adoption in France in 1579. http://lecahiertoulousain.free.fr/Textes/ordonnance_1579_blois.html